

تاريخ المكتبات في مصر:

العصر المملوكي



محمد إبراهيم سليمان
نائب رئيس قسم المعلومات
جريدة الأهرام - القاهرة

النشر ، السيد السيد / تاريخ المكتبات في مصر : العصر المملوكي . - القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ، ١٩٩٣ - ٣٣٥ ص .

مؤلف الكتاب هو السيد السيد محمود النشار المدرس بقسم المكتبات والمعلومات بكلية الآداب جامعة الإسكندرية. والكتاب في أصله أطروحة علمية قدمها المؤلف للحصول على درجة الماجستير في علم المكتبات . يتناول الكتاب تاريخ المكتبات في مصر في العصر المملوكي، الذي يعد من أنشط عصور التاريخ المصري فيما يتعلق بحركة الكتب والمكتبات، وذلك من حيث أنواع هذه المكتبات، ومواردها المادية، والبشرية، والمالية، وإجراءاتها الفنية، والأنشطة، والخدمات . يبدأ الكتاب بمقدمة، ثم دراسة تحليلية نقدية لأهم مصادر الكتاب ومراجعته، ثم تمهيد عن أحوال المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك . ثم خمسة فصول يتناول أولها نشأة المكتبات في مصر في العصر المملوكي وأنواع هذه المكتبات . ويتناول الفصل الثاني الموارد المادية والبشرية في المكتبات المملوكية . أما الفصل الثالث فهو يتناول النظم والإجراءات الفنية المتعلقة بالتزويد والفهرسة والتصنيف، بينما يتناول الفصل الرابع الخدمات والأنشطة المكتبية . ويتعرض الفصل الخامس لمظاهر تدهور أوضاع المكتبات المملوكية وأسبابها .

وثائق سلاطين المماليك

في مقدمة الكتاب أشار المؤلف إلى أهمية الموضوع، وأهدافه، ومجاله، وحدوده الزمانية، ثم نقد الدراسات السابقة عليه مبيّناً أنها لم تتعرض لموضوع المكتبات المملوكية إلا عرضاً وبشكل عام. أما هذا الكتاب فهو يتناول الموضوع بالتفصيل، ومن كل جوانبه . وفي الدراسة النقدية التحليلية لأهم وثائق ومصادر الكتاب ومراجعته يشير المؤلف إلى أنه لم يصلنا عن المكتبات في العصر الإسلامي الوسيط - بما في ذلك عصر سلاطين المماليك - مصنف خاص بتاريخ المكتبات

ومواردها ونظمها وخدماتها ومصائرهما، يمكن الاعتماد عليه في إعادة الكتابة لهذا التاريخ . وفي غياب المؤلفات الخاصة بالمكتبات كان على المؤلف أن يتعقب في بطون الوثائق والمصادر والمراجع عن تلك المدة الزمنية موضوع الدراسة، ومن ثم رجع إلى مجموعة متنوعة ومتعددة من الوثائق والحجج والأصول، والمصادر العربية الخطية والمطبوعة، فضلاً عن المراجع المتخصصة الحديثة العربية منها والأجنبية، التي تعالج من قريب أو بعيد المكتبات في مصر إبان عصر المماليك . وتأتي الوثائق المملوكية في المقام الأول من الأهمية، وترجع أهمية هذه الوثائق إلى أنها مصادر

ويشير المؤلف إلى أن سلاطين المماليك كانوا أول من قدر أهمية الكتب فاحتفظوا في قلعة الجبل - قصر السلطان المملوكي - بخزانة كتب كبيرة، كانت في الأصل ملك القاضي الفاضل عبدالرحمن البيساني ثم آلت إلى ابنه من بعده، حتى أمر السلطان الأيوبي الكامل محمد بوضع اليد عليها ونقلها إلى القلعة . وكانت تتألف من ثمانية وستين ألف مجلد، ولم يكن أمراء المماليك يقلون عن سلاطينهم تقديرًا لأهمية الكتب وحرصًا على اقتنائها وتكوين مكتبات خاصة بهم . كذلك كان لدى العلماء والفقهاء والقضاة بل وعامة الشعب أحيانًا مكتباتهم الخاصة . من ذلك الشيخ أبو الفتح محمد أبي بكر الكوفي فقد كانت له خزانة كتب خاصة وقفها على طلبة العلم، والشيخ جلال الدين القويني الذي كان يجلس في بيته وحوله الطلبة والكتب، وغيرهما كثيرون . وهذه المكتبات بلغت من الفخامة وكثرة محتوياتها أن مكتبة أحدهم وهو الشيخ ناصر الدين شافع الكناني كانت تحتوي على ثمانين عشرة خزانة .

يتناول المؤلف بتفصيل أنواع المكتبات المملوكية ومنها المكتبات الخاصة - التي سبق الإشارة إليها - ومكتبات المساجد والجوامع، ومكتبات المدارس، ومكتبات البيمارستانات، ومكتبات الخوانق والربط والزوايا والخلاوي، ومكتبات التربة والمدافن والقباب . مع ذكر أمثلة لكل نوع من أنواع المكتبات الست، والتركيز على اسم المكتبة ومؤسسها وسنة التأسيس ومكانها .

ويكفي هنا الإشارة إلى مكتبات المدارس في العصر المملوكي . فقد كانت هذه المدارس أشبه بالجامعات . وقد تبارى سلاطين المماليك وأمراؤهم وأغنيائهم في إنشاء المدارس، وقد ألحقت بكل مدرسة مكتبة وخزانة كتب - على حد مصطلح وثائق الوقف المملوكية - حوت أنواعًا عديدة من المؤلفات في مختلف العلوم والفنون، يرجع إليها الدارسون والطلاب في البحث والاستقصاء كما يقول القلقشندي . وكانت هذه

نزينة لاشك في صحتها، يستقي منها المؤرخ معلوماته وهو مطمئن إلى صحة ما جاء بها؛ لأنها لم تكتب أصلاً بغرض التأليف التاريخي . لهذا انتفت عنها الأهواء الذاتية . كما أن كتابها الموثقين اتبعوا في إخراجها قواعد وأساليب جرت التقاليد المرعية في تلك الدواوين على اتباعها بدقة . ومن هنا اعتمد المؤلف بصفة أساسية على الوثائق التي ترجع إلى عصر سلاطين المماليك والمخطوطة في أرشيف وزارة الأوقاف بالقاهرة ودار الوثائق القومية ودار الكتب المصرية والتي تزيد في مجموعها على ثمان مئة وثيقة .

وهذه الوثائق تقدم تفصيلات عن إنشاء المكتبات، والهدف من تأسيسها وعن موقع المكتبة بالنسبة للمؤسسة الأم، ومواصفات المقر ومساحته والتجهيزات، وموارد المكتبة المالية ووجوه إنفاقها، وفئات العاملين بها، وتحديد واجباتهم ومؤهلاتهم ومراتبهم، وبعض الإجراءات الفنية مثل التسليم والتسلم والتسجيل والجرد والصيانة والترميم، وكذلك الخدمات وخاصة خدمتي الاطلاع الداخلي والنسخ التي كانت متوافرة بالمكتبات المملوكية .

وبعد الدراسة التحليلية للوثائق والمصادر يأتي التمهيد حيث تحدث المؤلف بتركيز عن الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية في مصر في عصر سلاطين المماليك، وكيف أنها تركت بصماتها على الحركة المكتبية آنذاك . ذلك أن استقرار أحوال مصر أدى إلى الرخاء وإثراء الحياة الفكرية، الأمر الذي ترتب عليه ازدهار المكتبات بمختلف أشكالها، وبما حوته من نفائس المخطوطات .

نشأة المكتبات المملوكية وأنواعها

في الفصل الأول من الكتاب وعنوانه «المكتبات المملوكية في مصر: نشأتها وأنواعها» يقدم المؤلف دراسة حول نشأة المكتبات في مصر وتطورها قبيل العصر المملوكي، موضحًا أن المكتبات المملوكية هي امتداد طبيعي للمكتبات في العهود السابقة عليها .

ويشير المؤلف في هذا الفصل إلى أن الوقف كان هو المورد المالي الرئيس للمكتبات المملوكية. ذلك إلى جانب المبالغ التي يرصدها أصحابها لبناء مباني المكتبات وإنشائها وتأثيثها وتجهيزها وتزويدها بالكتب وغيرها وهناك أيضاً الهبات العديدة نقداً وعيناً. وتعج وثائق الوقف بمعلومات مفصلة عن وجوه الإنفاق أو مصروفات المكتبات المملوكية، وهي تكفي للدلالة على مدى اهتمام المالكين بالإنفاق على المكتبات حتى تؤدي رسالتها التعليمية والتربوية.

ويمكن تصنيف مصروفات المكتبات المملوكية في وجهين رئيسين:

أحدهما خاص بمرتبات العاملين بالمكتبات، والآخر يتعلق بصيانة بناء المكتبة وترميمه والكتب وتجهيزاتها وأدواتها. وبخصوص مرتبات أمناء المكتبات كانت تتفاوت وفقاً للعمل الموكل للأمين ومركزه وسمعته، وتبعاً لمقدار ريع الوقف السنوي. فأمين مكتبة مدرسة السلطان حسن ابن قلاوون كان راتبه الشهري مئة درهم. وفي المدرسة الصرغتمشية كان خازن الكتب يتقاضى خمسين درهماً شهرياً. أما أمين مكتبة مدرسة فرج بن برقوق فكان يتقاضى عشرين درهماً شهرياً.

وقد عرفت المكتبات المملوكية ثلاثة أنواع من العاملين هم: أمناء المكتبات والمناولون والوراقون كما عرفت الخدم من بوابين وفراشين وطباخين - كما نصت على ذلك بعض الوثائق المملوكية، وقد نال العاملون جزءاً كبيراً من اهتمام منشئي المكتبات فخصصوا لهم المرتبات المجزية. ويكفي الإشارة إلى أن مرتب أمين المكتبة المملوكية كان يتساوى في كثير من الأحيان مع مرتبات المدرسين بالمدرسة. فلا عجب إذن أن يحب المكتبيون في عصر الماليك عملهم ويخلصوا في خدمة مكتباتهم.

المدارس من الكثرة بحيث يصعب حصرها، فقد ذكر ابن بطوطة في رحلته ما نصه: «وأما المدارس بمصر فلا يحيط أحد بحصرها لكثرتها».

ولم يقتصر إنشاء مكتبات المدارس على القاهرة وحدها بوصفها العاصمة، بل امتد إلى معظم أقاليم مصر من أسوان جنوباً إلى الإسكندرية شمالاً. وقد أنشئ في الإسكندرية وحدها ما لا يقل عن خمسة وعشرين مدرسة ملحقة بكل واحدة منها خزانة كتب عامرة بصنوف الكتب والتأليف كما يقول البلوي.

وهكذا يتأكد من خلال هذا الفصل أن الكتاب كان جزءاً لا يتجزأ من حياة الإنسان في مصر المملوكية، الأمر الذي دفعه إلى إنشاء مكتبة داخل كل مؤسسة أو منشأة، كبيرة كانت أم صغيرة لتلبية احتياجات مجتمعها حتى ولو كان محدوداً.

الموارد المادية والبشرية في المكتبات المملوكية

يعرض المؤلف في الفصل الثاني من الكتاب وعنوانه «الموارد المادية والبشرية في المكتبات المملوكية» لعدد من القضايا المهمة وهي: المبنى والتجهيزات (ويشمل الموقع ومواصفاته والأثاث والأدوات الخاصة بحفظ الكتب، وصناديق الكتب ورفوفها، وكراسي الكتب، وأدوات الكتابة، وأدوات إعداد الكتب وتسجيلها وصيانتها). ثم انتقل إلى الموارد المالية ووجوه الإنفاق وتشمل: (إيرادات المكتبة المملوكية، ريع الوقف، الهبات والتبرعات، وجوه الإنفاق، مرتبات العاملين بالمكتبة، صيانة وترميم المكتبة ومجموعاتها وتجهيزاتها وأدواتها). وفي هذا الفصل أيضاً تحدث المؤلف عن الموارد البشرية، من حيث (فئات العاملين بالمكتبة وواجباتهم ومؤهلاتهم - خازن الكتب أو أمين المكتبة - المناولون - الوراقون). ثم اختتم الفصل بالحديث عن المجموعات المكتبية، من حيث (أحجام مقتنيات المكتبات وأنواعها وموضوعاتها).

نظم المكتبات المملوكية وخدماتها

الفصل الثالث من الكتاب وعنوانه «النظم والإجراءات الفنية في المكتبات المملوكية» ناقش موضوعين مهمين : أولهما بناء المجموعات المكتبية وتنميتها، وثانيهما التنظيم والإعداد الفني للمكتبة. وفيما يتعلق بالموضوع الأول أثبت أن المكتبات المملوكية عرفت سياسة التزويد متمثلة في وثائق الوقف التي كانت بمثابة لوائح تنظيمية لها. وأوضح أن مصادر التزويد تعددت ما بين شراء ووقف وإهداء ونسخ. وحدد أيضاً كيفية اختيار الكتب مبيناً أنها كانت تتم عادة بالتشاور بين أمناء المكتبات وأولى الأمر في المؤسسات التي تتبعها، وبالنسبة للموضوع الثاني أكد أن المكتبات المملوكية عرفت نظم التسليم والتسليم، وإجراءات التسجيل، والجرد، والفهرسة، والتصنيف، والتجليد، والترميم، والصيانة. واستعرض المؤلف في الفصل الرابع وعنوانه «الخدمات والأنشطة في المكتبات المملوكية» أنواع تلك الخدمات والأنشطة، التي يدخل في نطاقها مواعيد فتح المكتبة، وعدد ساعات العمل بها، مبيناً أن ذلك كان يختلف من مؤسسة إلى أخرى وفقاً للائحة كل منها وشروط الواقف، وتحدث عن المستفيدين من تلك المكتبات وفئاتهم، مؤكداً أن أنماط الاستفادة تعددت بين خدمات الاطلاع الداخلي، والإعارة الخارجية، والنسخ، وإرشاد القراء، إلى

جانب الخدمات البيبلوجرافية والتعليمية. وأنهى الفصل بتقييم عام للدور التربوي لتلك المكتبات، وأوجه الشبه والاختلاف بينها وبين المكتبات الأوروبية المعاصرة لها. أما الفصل الخامس الأخير من الكتاب وعنوانه «مصادر المكتبات المملوكية»، فقد تحدث فيه المؤلف عن أسباب ومظاهر تدهور أوضاع تلك المكتبات والتفريط في محتوياتها خاصة في المدة الأخيرة من عصور دولة المماليك الجراكسة. وأرجع ذلك إلى عدة عوامل منها سوء إدارة بعض المشرفين على تلك المكتبات واستغلال بعض العلماء والقضاة لها ونهب محتوياتها، وفقد عدد منها لمصادر تمويلها، بالإضافة إلى عوامل الجو الطبيعية. كما أن تلك المكتبات تعرضت للسلب والنهب خلال مدة الانتقال من الحكم المملوكي إلى الحكم العثماني. وفي خاتمة الكتاب استعرض المؤلف أهم القضايا والمشكلات التي تعرض لها، وأبرز النتائج التي توصل إليها. ولم يكتف بذلك. بل قدم عدداً من التوصيات كحلول للمشكلات التي ناقشها، بحكم ارتباطه الوثيق بالحركة المكتبية بمفهومها الدقيق بالنسبة للمتخصصين في علم المكتبات. وفي هذا الصدد أوضح أن التجربة المملوكية في مجال الحركة المكتبية، إلى جانب غيرها من التجارب العربية، يمكن أن نفيد منها، وأن نعدّها الأساس المتين الذي يركز عليه علم المكتبات والمعلومات في عالمنا العربي المعاصر.

الملاحظات

٣ - التزام المؤلف الدقيق بالمنهج العلمي مما يستحق الإشادة والتقدير. وليس أدل على قيمة الكتاب من تقديمه للقراء من قبل اثنين من كبار أساتذة علم المكتبات وعلم التاريخ وهما: محمد فتحي عبدالهادي أستاذ المكتبات والمعلومات بجامعة القاهرة، وجوزيف نسيم يوسف أستاذ تاريخ العصور الوسطى بجامعة الإسكندرية.

ذلك - كما ذكر المؤلف - إلى أن فن الكتابة عن المؤسسات - ومنها المكتبات - هو اتجاه جديد لم يعرف في العالم الإسلامي إلا متأخراً. ٢ - يعتمد الكتاب على المصادر الأصلية التي أرخت للعصر المملوكي، ولعل أهمها وثائق السلاطين المماليك - وخاصة الوقفيات - وكذا كتب التاريخ والسير والطبقات وكتب الرحلات والخطوط.

في ختام هذا العرض المختصر لمحتويات الكتاب نود إيراد الملاحظات التالية :

١ - ترجع أهمية الكتاب إلى أنه يسد فجوة في تاريخ علم المكتبات في العالم العربي. فضلاً عن ندرة الدراسات التي تؤرخ للمكتبات العربية، فلم يسجل مؤرخونا العرب في مجلداتهم الضخمة إلا سطوراً متناثرة عن المكتبات. وربما يرجع